

Distr.: General
2 May 2001
Arabic
Original: English



تقرير مؤقت للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

أولاً - مقدمة

لجميع المقيمين في اليوم نفسه. وستشكل هذه اللائحة الأساس الذي سيقوم عليه إعداد القوائم الانتخابية. وكما هي الحال عادة، فقد بدأ التسجيل بطيئاً بيد أنه من المتوقع أن يتخذ وقعا أسرع في ضوء الأثر الذي تحققه الجهود الإعلامية لإدارة الانتقالية وحل المشاكل التقنية. وحتى الآن، تم تسجيل ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان. ويتعين الانتهاء من عملية التسجيل بحلول ٢٠ حزيران/يونيه لإتاحة فترة كافية لعمليات الاستعراض والطقن والاستئناف المتعلقة بقوائم الانتخابات. ويخضع هذا الأمر لتاريخ الاقتراع نفسه، المقرر له ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ومن الواضح أن الجدول الزمني ضيق ولا يتيح فسحة كبيرة من الوقت لأي تأخيرات تقنية أو غير تقنية.

٣ - وفي ٢٧ آذار/مارس، رفض المجلس الوطني، بأغلبية ضئيلة، مشروع نظام كان من شأنه أن يقضي بإنشاء لجان للاضطلاع بعملية مشاوره عامة بشأن الدستور المقبل. وفي إثر اتخاذ هذا القرار، استقال شانانا غوسماو من المجلس. وخلفه مانويل كاراسكالو كرئيس للمجلس في ٦ نيسان/أبريل.

٤ - وبغية التشجيع على المشاركة العامة في عملية وضع الدستور، وتيسير إجراء مشاوره عامة واسعة النطاق،

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقريراً عن تنفيذ الولاية، بما في ذلك تقييمات عسكرية وسياسية للحالة على أرض الواقع وما يترتب على تلك التقييمات من آثار في حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تلقى المجلس إفادة شفوية بشأن آخر التطورات في تيمور الشرقية. وترد المسائل التي جرى تناولها في تلك الإفادة والأسئلة التي طُرحت بعدها وما قُدم عليها من إجابات في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن (S/PV.4308)، وسيُشار إليها فقط عند الاقتضاء لأغراض هذا التقرير.

ثانياً - التحول السياسي

٢ - كانت الخطوة الرئيسية التي اتخذت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة في عملية تحول تيمور الشرقية إلى الاستقلال هي ما تم القيام به في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ من إعلان لائحة انتخاب المجلس التأسيسي. وقد بدأ التسجيل المدني

الانتخابات من بين التيموريين، أنشأت الإدارة الانتقالية مركزا للموارد الانتخابية لتجميع الوثائق حول انتخابات عام ٢٠٠١، والمشاورة الشعبية لعام ١٩٩٩، ومواد تتضمن معلومات مقارنة بشأن النظم الانتخابية وإدارة الانتخابات في بلدان أخرى.

٧ - وبدأت الأحزاب السياسية شيئا فشيئا في إنشاء المكاتب في المناطق والمناطق الفرعية، وفي تشكيل عضويتها، والإعداد للمؤتمرات الوطنية التي سيجري فيها اعتماد برامج العمل واختيار المرشحين. بيد أن جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية هي الوحيدة التي حققت تقدما كبيرا في هذه العملية. وهناك جماعة واحدة، وهي لجنة الدفاع الشعبية لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، تواصل معارضتها لإجراء الانتخابات على أساس أن تيمور الشرقية أصبحت مستقلة في عام ١٩٧٥، ولها بالفعل دستورها. وقد اجتذبت هذه اللجنة بعض التأييد بين الفقراء المتدمرين والعاطلين في المناطق الحضرية، وكان أعضاؤها ضالعين في الاضطرابات السياسية التي وقعت في ديلي وبوكاو.

ثالثا - الاقتصاد والهيكل الأساسية

٨ - خلال العام الماضي، حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قدر بنسبة ١٥ في المائة، وزاد إنتاج المحاصيل بما يربو على نسبة ٧٠ في المائة عما كان عليه مستوى هذا الإنتاج قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. بيد أن معظم النمو الاقتصادي حدث في ديلي، في المؤسسات التابعة لقطاع الخدمات وفي عمليات التجارة والتشييد المتصلة ببرامج التعمير التي يمولها المانحون. ولا يزال معدل البطالة كبيرا، لا سيما في المناطق الحضرية، حيث تضخمت صفوف العاطلين بفعل المهاجرين من المناطق الريفية. ومن أجل الإبطاء من معدلات هذه الهجرة، تسعى البرامج التي يضطلع بها البنك الدولي إلى توجيه الاستثمارات إلى المناطق الريفية.

تم وضع إطار للتوعية المدنية الوطنية بالتعاون الوثيق مع فئات المجتمع المدني الرئيسية، يقضي بتوفير التوعية المدنية على نطاق واسع من خلال تدريب المدربين، والإعلام الجماهيري، والاضطلاع بمبادرات المجتمع المدني المتعددة الجوانب. ونُظمت أولا حلقة دراسية للتيموريين الذين سيكون مقرهم في المناطق الانتخابية، والذين سيقومون بدورهم بنقل معارفهم إلى القيادات المجتمعية. وسيقومون أيضا بتيسير المبادرات المحلية الرامية إلى نشر معلومات التوعية المدنية في جميع أنحاء المناطق الفرعية. وتقوم الإدارة الانتقالية أيضا بدعم المبادرات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتيسير المشاركة العامة في وضع الدستور. وأخيرا، سيتم إنشاء لجان دستورية بالمناطق لتكون بمثابة آلية رسمية لاستخلاص النتائج من هذه المناقشات على صعيد المجتمع المدني، ولتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم في محفل رسمي.

٥ - وهناك طائفة عريضة من الآراء بين أهل تيمور الشرقية بشأن هيكل الدولة المقبلة. وفي حين كان البعض يضغطون في السابق من أجل التكبير بإعلان الاستقلال، فإنهم حذروا مؤخرا من الاندفاع نحو هذه العملية. ومع أن الجمعية التأسيسية حُدد لها هدف زمني مدته ٩٠ يوما لانتهاء من وضع الدستور، فإن موعد الاستقلال لن يتضح إلا حينما تقطع الجمعية التأسيسية شوطا كبيرا في مداولاتها.

٦ - وفي غضون الإعداد للانتخابات، بدأت الإدارة الانتقالية برنامج شامل لتوعية الناخبين، استخدمت فيه وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون. وفي مواقع التسجيل، تقوم أجهزة التلفزيون، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بعرض المعلومات عن التسجيل المدني والبرنامج السياسي. وتهيئ انتخابات الجمعية التأسيسية فرصة لأهالي تيمور الشرقية لاكتساب الخبرة في تنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى تدريب موظفي شؤون

مفاوضات بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا، ولكنها ظلت حتى الآن دون حسم.

١٢ - ويشكل النفط والغاز في بحر تيمور الموردين الطبيعيين الرئيسيين لتيمور الشرقية وسيكون الدخل المتأتي منهما عاملا رئيسيا في تطوير الدولة المقبلة. وقد أجرت الإدارة الانتقالية واستراليا جولتين رسميتين وجولتين غير رسميتين من المفاوضات بشأن هذه الموارد بغرض التوصل إلى اتفاق يبدأ سريانه لدى التصديق عليه من الحكومة المقبلة لتيمور الشرقية. ومن المقرر أن تجرى الجولة المقبلة من المفاوضات في بريسبان، استراليا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو.

رابعا - اللاجئون

١٣ - لم تجد مسألة اللاجئين في تيمور الغربية حلا بعد. فإثر الطفرة القصيرة التي شهدتها شهر آذار/مارس، عندما عاد ٢٧٣٥ من اللاجئين، لم يتجاوز عدد العائدين في شهر نيسان/أبريل ٤٠٠ شخص، وذلك رغم الجهود الإعلامية التي تبذلها الإدارة الانتقالية، والتي كان آخرها الجولة التي قام بها رئيس موظفي الإدارة إلى أربعة مخيمات في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل. وقد صحب ممثلي الإدارة الانتقالية القائد العسكري الإقليمي الإندونيسي، ومسؤولون إندونيسيون آخرون، وممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعن المنظمة الدولية للهجرة. وقد حظيت هذه الزيارة بدعم قوي من الجيش والشرطة الإندونيسيين اللذين أحاطاها بأمن مكثف. وعلى الرغم من ذلك، فقد نصح الفريق بعدم زيارة المخيم الواقع في بيتون، الذي يعتبر معقلا للميليشيات الموالية لإندونيسيا.

١٤ - وقام فريق الأمم المتحدة بنشر المعلومات في أوساط اللاجئين عن الحالة الأمنية والسياسية في تيمور الشرقية، وكذلك عن المساعدة المقدمة للعائدين. وظل المسؤولون

٩ - وفي إطار البرامج التي يديرها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، أنفق ما يربو على ٣٥ مليون دولار من الصندوق الاستثمائي لتيمور الشرقية على المشاريع في مجالات الزراعة (إصلاحات الري المجتمعية وإنشاء الطرق الفرعية الزراعية)، والتعليم (إصلاح الفصول الدراسية وصناعة الأثاث)، وبناء الطرق، وإمدادات المياه. وجرى اتباع سياسة تأخذ بالاستخدام الأمثل لليد العاملة والمدخلات المحلية من أجل توفير فرص العمالة وبناء الاقتصاد المحلي والقدرة المحلية، وإن كان ذلك أدى في بعض الأحيان إلى بطء الإنجاز. وقامت أيضا منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وحكومة اليابان برعاية خطة رئيسية لبناء أسقف المدارس، ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة أيضا مع حكومة اليابان، بإصلاح الهياكل الأساسية في مجال الطاقة والمياه والري.

١٠ - ومن شأن التخفيض المقبل في عدد الموظفين الدوليين في تيمور الشرقية أن يكون له أثر لا يمكن تجنبه على العمالة، وخاصة في ديلي. وسيلزم بذل المزيد من الجهود على مدى العام القادم لضمان ألا يؤدي الأثر الاقتصادي الناجم عن خفض الوجود الدولي إلى تعريض الاستقرار السياسي للخطر. وعلى أية حال، فإن البرامج الدولية، من قبيل الأشغال العامة والتدريب، لا يمكنها وحدها توفير فرص العمل اللازمة. وتعتبر تنمية القطاع الخاص أمرا أساسيا لتهيئة فرص العمل بصورة مستدامة، وسيتعين على الحكومة المقبلة أن تتصرف على وجه السرعة لتهيئة الظروف المفضية إلى اجتذاب الاستثمار الطويل الأجل.

١١ - ومما له أهميته الحاسمة من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي لمنطقة أويكوسي المحصورة وضع ترتيب عملي وموثوق به لضمان الانتقال البري دون عائق بين هذه المنطقة وبقية تيمور الشرقية. وكانت هذه المسألة موضوع

سداد هذه المعاشات للموظفين الذين تقاعدوا قبل الاستطلاع الشعبي في عام ١٩٩٩؛ بيد أن المقيم من هذه المجموعة في تيمور الشرقية لن يستمر في تلقي معاشه التقاعدي عقب الاستقلال. ومما لا شك فيه أن التوصل إلى حل يضمن استحقاقات من لم يكونوا قد بلغوا بعد سن التقاعد في عام ١٩٩٩ من شأنه أن يشجع كثيرا من الموظفين السابقين على العودة إلى تيمور الشرقية.

١٧ - وعقب مقتل ثلاثة من العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٦ أيلول/سبتمبر، دخلت مرحلة الأمن الخامسة حيز النفاذ في تيمور الغربية، وما زال العمل ساريا بها. وتعني المرحلة الخامسة (الجلء) ألا يوجد بصفة دائمة في تيمور الغربية أي من موظفي الأمم المتحدة المعينين دوليا. ورغم أن حكومة إندونيسيا لم تنفذ بعد جميع التدابير التي دعا إليها مجلس الأمن في القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وتسريحها، فقد قرر مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، بعد النظر في الآراء التي أعربت عنها جميع الأطراف المعنية، أن ينظم بعثة مشتركة بين الوكالات توفد إلى تيمور الغربية في أيار/مايو ٢٠٠١ لتقييم الأمن، وأن يتولى المكتب قيادتها.

المصالحة والمحاكمة على الجرائم الخطيرة

١٨ - كانت المصالحة من المواضيع الهامة التي غطتها الزيارة التي تمت إلى تيمور الغربية، بالنظر إلى تأثيرها المباشر على عودة اللاجئين. وقد قبل أهالي تيمور الشرقية عن طيب خاطر بعودة اللاجئين المؤيدين للاندماج مع إندونيسيا إلى المجتمع المحلي. إلا أنهم يعتقدون اعتقادا راسخا في الوقت نفسه بأنه رغم وجوب التعامل مع التعديلات الطفيفة من خلال إجراءات المصالحة، فإن مرتكبي الجرائم الكبيرة لا بد من محاكمتهم. وفي هذا الصدد، اعتبر القرار الذي اتخذته

الإندونيسيون طوال الزيارة يرددون للاجئين أن مسألة تيمور الشرقية قد تم تسويتها وأن القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تيمور الشرقية لا رجعة فيه. كما أطلع المسؤولون اللاجئين على خطط إندونيسية تقضي بإجراء عملية تسجيل مدتها يوم واحد يمنح فيه جميع اللاجئين الخيار بين العودة إلى موطنهم وبين الاستقرار الدائم في إندونيسيا، ومن المقرر حتى الآن إجراء هذه العملية في ٢١ أيار/مايو. وقد خضعت هذه الخطة، التي لا تزال في طور الإعداد، لمناقشات أجرتها الحكومة الإندونيسية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٥ - وقد تلقى اللاجئين في أغلبهم المعلومات التي قدمت إليهم باهتمام ظاهر، بيد أنهم لم يبدوا أي آراء بشأنها. وفي مقابل ذلك، أعربت في كل مخيم مجموعة صغيرة، وإن كانت مسموعة الصوت، عن تنديدها بنتائج اقتراع عام ١٩٩٩، وعن ولائها لإندونيسيا وعدم التزامها بالعودة إلا إذا أصبحت تيمور الشرقية جزءا من إندونيسيا. وقد حذا هؤلاء اللاجئين في هذا موقفا مشابها بشدة للموقف الذي اتخذته ممثلو الجماعات المؤيدة للاندماج. وما زال اللاجئين هدفا للمعلومات الخاطئة. ومن الأمثلة الفاضحة بصفة خاصة في هذا الصدد المقال الذي نشرته صحيفة جاكارتا بوست في ٣٠ نيسان/أبريل، والذي استشهد بإحدى الإدارات المحلية في تيمور الغربية بوصفها مصدرا لادعاء، من الواضح أنه ادعاء زائف، يقول بأن ما يزيد على ٢٣٠.٠٠٠ شخص، أي أكثر من ربع السكان، قد غادروا تيمور الشرقية في أثناء الأشهر الثلاثة الماضية.

١٦ - وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات الإندونيسية على توجيه نداء لجمع التبرعات من أجل الوفاء بتكاليف نشر المعلومات في المخيمات، وتسجيل اللاجئين، وعمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. وما زالت المفاوضات مستمرة بشأن سداد معاشات تقاعدية لموظفي الخدمة المدنية الإندونيسية السابقين. ولم توافق إندونيسيا حتى الآن إلا على

٢٠ - ولم تكن الخلافات السياسية سببا للعنف الذي اندلع في فيكيكي، وقد عملت الإدارة مع قادة المجتمعات المحلية لتقوية عزمهم على الحفاظ على النظام ومقاومة العنف. بيد أن الحوادث التي وقعت في باوكاو والتي اشترك فيها أعضاء من المجلس الشعبي للدفاع عن جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية وبعض الأعضاء السابقين في القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية كان لها دلائل سياسية واضحة، كما أن حرق أحد المساجد يبعث على القلق بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن تفشي الفقر والبطالة يوجد ظروفًا اجتماعية تجعل من السهل نسبيًا تحريض الناس على العنف، ولا سيما الشباب المتمرد.

٢١ - ويستشري الخوف في أوساط السكان من ألا تظل العملية السياسية محتفظة بطابعها السلمي. ومن ثم، ينتظر التيموريون من الإدارة، وبخاصة عنصرها العسكري، أن تحول دون نشوب العنف السياسي، وأن تحميهم منه إذا دعت الحاجة. ويتركز اهتمام السكان العاجل على الحملة الانتخابية للجمعية التأسيسية. غير أن الفترات التي تلي الانتخابات وأثناء تشكيل أول حكومة لتيمور الشرقية بعد استقلالها قد تحتاج أيضًا ليقظة خاصة. وتسعى الإدارة إلى معالجة هذه المسألة عن طريق التشديد في برنامج التربية الوطنية الذي تضطلع بها على مبدأ التسامح إزاء اختلاف الآراء، والقيام بدوريات في المناطق التي لا توجد فيها الشرطة بشكل دائم. وقد ظل مفوض الشرطة وقائد القوات على اتصال وثيق لتحسين الإجراءات التي يتبعها العنصر العسكري لدعم الشرطة.

٢٢ - أما على الحدود، فقد ساد الهدوء بصفة عامة، باستثناء الأيام الأولى من شهر نيسان/أبريل، التي أطلق فيها مجهولون الرصاص على امرأة فأردوها قتيلة، كما تعرضت فيها قوات الأمم المتحدة للقصف. ومن الجدير بالذكر أن استتباب الحالة الأمنية نسبيًا في العام الماضي قد أدى إلى إصدار قرار بخفض العنصر العسكري. بيد أن بدء موسم الجفاف جلب معه زيادة كبيرة في الغارات التي تشنها

برلمان إندونيسيا بإنشاء محكمة مخصصة للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية خطوة إيجابية. بيد أن المرسوم المتعلق بهذا الموضوع الذي وقعه الرئيس واحد في ٢٤ نيسان/أبريل يقصر ولاية مثل هذه المحاكم على الأعمال التي ارتكبت بعد الاقتراع الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، لن تجرى محاكمات بشأن المذابح التي ارتكبت ليكويكا وسواي والعديد من الجرائم الخطيرة الأخرى، والتي يجري المدعي العام الإندونيسي تحقيقات بشأنها. ويشكل هذا الأمر مدعاة لخيبة أمل شديدة خاصة وأن الإدارة الانتقالية أتاحت للسلطات الإندونيسية الإطلاع على الأدلة والاتصال بالشهود في أثناء التحقيقات التي تجريها. ولم يتح بعد للإدارة الانتقالية الإطلاع على الأدلة والاتصال بالشهود، حسب المنصوص عليه في مذكرة التفاهم الموقعة مع إندونيسيا في ٦ نيسان/أبريل بشأن التعاون في الميادين القانونية والفضائية والميادين المتصلة بحقوق الإنسان. وتتابع الإدارة الانتقالية هذه المسألة مع حكومة إندونيسيا، وقد التمسست إيضاحات على وجه السرعة بشأن ولاية هذه المحاكم المخصصة.

خامسا - الأمن

١٩ - كانت الحالة الأمنية جيدة على وجه العموم، سواء على الحدود أو داخل الإقليم. إلا أنه قد وقعت في ٧ آذار/مارس في باوكاو سلسلة من حوادث العنف التي شملت إحراق مسجد محلي وشن هجمات على مدير المقاطعة التيموري وغيره من موظفي الأمم المتحدة. وفي ١٢ آذار/مارس، أدى شجار وقع بين مجموعتين من الشباب في فيكيكي إلى اندلاع شغب كان نتيجته مصرع شخصين وحرق نحو ٤٠ منزلًا وتشريد قرابة ٦٠٠ شخص. وجرى نشر المزيد من أفراد الشرطة وقوات إضافية واستعيد الهدوء في نهاية المطاف.

محتاجة إلى الحصول على قدر كبير من المساعدة لكفالة استقرار البلد.

٢٦ - وفي آذار/مارس، أنشأ ممثلي الخاص بييرا دي ميوفريقاً عاملاً معنياً بالتخطيط لفترة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويرأس هذا الفريق رئيس الوكالة الوطنية للتخطيط والتنمية، وهو تيموري الجنسية، ويضم ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني فضلاً عن أربعة موظفين دوليين والمنسق الإنمائي التابع للأمم المتحدة. وشرع الفريق العامل في إجراء استعراض كامل للمستوى التقديري للموظفين الدوليين المطلوبين لدعم الحكومة المقبلة والمهارات المطلوب توافرها فيهم. وشرع الفريق أيضاً في وضع جدول زمني شامل للمشاورات المفصلة التي ستجرى مع التيموريين بهدف كفالة قبول الحكومة المقبلة بتوصياته.

٢٧ - ومع أن المداورات والمشاورات التي يجريها الفريق العامل لا تزال مستمرة، يبدو أن هناك بالفعل اتجاهها لخفض عدد الموظفين المدنيين الدوليين، رغم أنه ستظل هناك حاجة إلى وجود دولي قوي في فترة ما بعد الاستقلال. وينبغي لهذا الوجود أن يضم خبراء دوليين يعملون بصفة مستشارين للموظفين المدنيين في تيمور الشرقية وممن برهنوا على ما لديهم من مهارات في التدريب والتوجيه. وفي بعض الحالات سيتعين الحصول على موظفين دوليين لأداء مهام متخصصة على درجة عالية من التقنية قد لا تكون الخيرة فيها متوفرة محلياً.

٢٨ - ويجري حالياً تقييم هذه الاحتياجات وتقديرها ضمن إطار التوزيع الإجمالي للموارد. إذ تنظر الحكومة الانتقالية حالياً في الاحتياجات من الموارد التي تتطلبها جميع القطاعات التي يمكن أن توفرها طائفة من الموارد. والهدف من ذلك هو تقديم صورة شاملة عن الأوضاع المالية العامة في تيمور الشرقية، وكفالة الاستخدام الفعال للمبالغ المتأتية من مصادر مختلفة، وتحقيق التكامل بين مختلف الاستثمارات.

الميليشيات الموالية لإندونيسيا الآتية من تيمور الغربية، التي نجحت في التسلل إلى القطاعين الغربي والأوسط. وقد قتل في أثناء هذه الفترة جنديان من جنود الأمم المتحدة. وفي ضوء هذه التطورات، أوقفت عملية خفض قوام القوة التابعة للإدارة. وتبسط الإدارة في الوقت الحالي سيطرتها على القطاع الغربي عن طريق الحفاظ على ارتفاع مستوى نشاط العنصر العسكري، إلى جانب إقامة تعاون وثيق للغاية بين العنصرين المدني والعسكري.

٢٣ - بيد أنه ما زال من المتعذر التنبؤ بتطورات الحالة. فالميليشيات الموالية لإندونيسيا المتمركزة في تيمور الغربية ما زالت تنادي بالكفاح المسلح من أجل ضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا، كما أنها لم تتخل عن أسلحتها. ورغم انخفاض مستوى الغارات التي تشنها الميليشيات حالياً مقارنة بما كان عليه الحال منذ ستة أشهر مضت، فإن مشاركة الميليشيات في التجارة غير المشروعة عبر الحدود قد ازدادت على نحو زود هذه الميليشيات بالاتصالات والاستخبارات. ولم يطرأ أي انخفاض على القدرة العامة للميليشيات التي ما زالت تشكل قوة لا يستهان بها. وقد ساهمت القوات المسلحة الإندونيسية في الاستقرار النسبي الذي ساد الحدود.

٢٤ - وبالنظر إلى عدم استقرار المستقبل الأمني، فسيكون من الحكمة الإبقاء على العنصر العسكري في شكله الحالي بصفة أساسية إلى أن توطد حكومة تيمور الشرقية أقدامها. ويبلغ قوام القوة من جميع الرتب في الوقت الراهن ١٦٢ ٨ فرداً، وذلك مقارنة بالقوام المأذون لها به، والبالغ ٩٥٠ ٨ فرداً.

سادساً - وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال

الإدارة

٢٥ - لن يكون لدى تيمور الشرقية عند حصولها على الاستقلال إدارة مدنية قادرة على العمل بشكل كامل. ورغم أوجه التقدم التي أحرزت في تدريب الموظفين المدنيين، فإن اكتساب العديد من المهارات التي يتطلبها تسيير كامل للإدارة يستغرق سنوات. لذا فإن تيمور الشرقية ستبقى

وللتدريب في ميتينارو. وستحتاج هذه القوة إلى وقت طويل قبل أن تدخل طور التشغيل الكامل وتكون قادرة على تحمل المسؤوليات المناطة بها. ومن المقرر أن يعقد مؤتمر للبلدان المساهمة في تشكيل هذه القوة في النصف الثاني من حزيران/يونيه في ديلي.

سابعاً - الخلاصة

٣٣ - كما يشير هذا التقرير، واصلت تيمور الشرقية إحراز تقدم على الطريق المؤدية إلى الاستقلال. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل بلوغ ذلك الهدف، كما سيتعين القيام بالمزيد بعد ذلك من أجل كفاءة قدرة الدولة الجديدة على تدبير شؤونها بنفسها. إن من الصعب أساساً التكهن بالتطورات السياسية وبالنظر إلى ما تتسم به المرحلة المقبلة من عدم يقين، فإنني أحذر من أن نخرج حذر يسعى إلى حماية الاستثمار الضخم الذي وظفه المجتمع الدولي من أجل مستقبل تيمور الشرقية. وسأبقي التطورات قيد نظري المتواصل، كما سيتيح تقرير الذي سأقدمه في نهاية تموز/يوليه فرصة أخرى لمجلس الأمن كي ينظر في هذه المسألة.

وينبغي لهذا النهج أن يساعد أيضاً في تجنب الوقوع في المأزق الشائع الذي يواكب الحصول على المساعدة الإنمائية وهو التركيز على الاستثمارات الرأسمالية التي ليس بالإمكان توظيفها أو كفاءة استمرارها بشكل فعال.

٢٩ - وأنشئت في مقر الأمم المتحدة قوة عمل متكاملة تابعة للبعثة من أجل دعم وتكميل المهام التي يقوم بها الفريق العامل وتفعيل التنسيق فيما بين المنظمات المعنية. وسيتيح مؤتمر المانحين المقرر عقده في كانون الثاني/يناير في منتصف حزيران/يونيه فرصة لاستعراض هذه الأعمال قبل تقديم التقرير المقبل إلى مجلس الأمن في نهاية تموز/يوليه.

الشرطة المدنية

٣٠ - يتواصل تطوير وتدريب قوة شرطة تيمور لوراساى وفقاً لخطة تقضي بتحقيق كامل قوامها البالغ ٣٠٠٠ فرد بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وحتى ذلك الحين ستستمر الحاجة إلى وجود للشرطة المدنية الدولية على مستوى سيجري تخفيضه تدريجياً من أجل تقديم المساعدة في المحافظة على القانون والنظام وتدريب وتوجيه أفراد قوة الشرطة.

العنصر العسكري

٣١ - ما أن تقف الحكومة الجديدة على قدميها ورهنا بالظروف السائدة في ذلك الوقت، يُعتمد أن يجري تدريجياً سحب القوات المنتشرة في الشرق بينما يتم الإبقاء على تلك الموجودة في القطاع الغربي ومنطقة أويكوسي المحصورة. وستستعرض البعثة هذه المسألة مجدداً بعد انتخاب الجمعية التأسيسية.

٣٢ - وتقوم حالياً الكتيبة الأولى التابعة لقوة الدفاع لتيمور الشرقية بتدريب أولي على يد أفراد برتغاليين يستخدمون معدات مقدمة من أستراليا. وتبني أستراليا حالياً أيضاً منشأة